الهاشميون والقدس رقم (10)

نشرة دورية تصدرها وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية تتناول

جهود جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه

والجهود الاردنية لحماية المسجد الاقصى المبارك والمقدسات الإسلامية في القدس .

- المسجد الاقصى هو الارض البالغ مساحتها ما يزيد على ١٤٤ دونما تقريباً وكل ما عليها من ابنيه ومساجد ومصاطب وساحات وفضاء من مركز الارض الى مركز السماء

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

- العدد العاشر /تموز 2020 م / الموافق ذو الحجة 1440 هـ

- المشرف العام / معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

- المدير العام ورئيس التحرير المسؤول / عطوفة الامين العام لوزارة الاوقاف .

- مدير التحرير / المستشار الإعلامي لشؤون القدس والمسجد الأقصى المبارك يوسف العثمان .

- مراجعة وتدقيق لغوي / الدكتور منير الجعفري .

- سكرتير التحرير / نسيم دروبي .

ابرز الموضوعات

* جلالة الملك عبدالله الثاني يواصل ضغطه الدبلوماسي والشعبي لوقف قرار اسرائيل بضم وادي الاردن وأجزاء من الضفة الغربية .

* سمو الامير الحسين بن طلال : الاردن استثمر معاهدة السلام مع اسرائيل لكي يحافظ على الاماكن المقدسة في القدس .

* الرعاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف هي حقيقة وقدر هاشمي ممتد عبر مراحل التاريخ .

* ارادة ملكية سامية بإقرار مكافاة نهاية الخدمة لموظفي اوقاف القدس والتي تقضي بصرف راتب شهر عن كل سنة خدمة للمتقاعدين من اوقاف القدس .

* قرار لمنظمة اليونيسكو بطلان جميع الاجراءات الاسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة .

* اغلب الدول الاوروبية تؤكد رفضها لقرار اسرائيل لضم اجزاء من الضفة الغربية ووادي الاردن وتتمسك بحل الدولتين .

****

مقدمة :

الرعاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف هي حقيقة وقدر هاشمي ممتد عبر مراحل التاريخ، والوصاية الهاشمية على هذه المقدسات غير قابلة للمناقشة أو التعديل، وليست مرتبطة بموافقة أو معاهدة، ولا تمثل وثيقة مقايضة أو مساومة أو بند تهديد وضغوط، وقد أعلنها جلالة الملك عبدالله الثاني – حفظه الله - اكثر من مناسبة بأن القدس خط أحمر لن يسمح بتجاوز سقوفه أو معطياته، والمشاركة فيه أو أن تكون موضوع مناقشة، فحقائق التاريخ لا تناقش، حيث ارتبط الهاشميون بعقد شرعي وأخلاقي لرعاية المقدسات الدينية في القدس الشريف عاصمة الديانات التي تجمع بالمحبة الأتباع لأداء عباداتهم بحرية ، والعقد الأخلاقي ينص بفقرة عرفية بعدم جعل القدس مدينة دينية ذات لون واحد أو أن تكون مجالات لصراع سياسي، بالتزامن مع تأكيد الرسالة الهاشمية للنضال من أجل حرية الشعوب والحفاظ على كرامة الأمة، والتأكيد بأنه أحد المحاور الأساسية لقيام وبناء الدولة الأردنية المعاصرة يتمثل باستمرار المسيرة للحفاظ على هذه المقدسات .وللتذكير فهناك قرارات لقمم عربية متعددة تنص على حصرية هذه الرعاية بالهاشميين، فللقدس عند الهاشميين مكانة كبيرة ارتبطت باحتوائها على أهم المقدسات الإسلامية وأَجلها قدراً، ففيها الحرم القدسي الشريف الذي يحوي مسجدين وأضرحة كثيرة للأنبياء والأولياء والصالحين، وتراثاً معمارياً إسلامياً، فضلاً عن المسجد الأقصى الذي يحظى بقدسيّة خاصة في نفوس المسلمين؛ فهو اولى القبلتين وثاني المسجدين ، وأحد المساجد التي تشد اليها الرحال .

و منذ ما يقارب الأعوام المئة والهاشميون ينهضون بحمل أمانة الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف يسلمون راياتها جيلاً بعد جيل و يفخرون بها كابراً عن كابر، وظلوا يسطرون ملاحم البطولة والفداء بدمائهم الزكية مقاومين لأي محاولة لتغير أو تشويه صورة المقدسات التي يحملون أمانتها و ينهض الأردن بحمل هذه الرسالة ، و يكلفه صموده كثيراً أمام ما يتعرض له من ضغوط وإغراءات تستهدف تغيير الواقع القائم دينيا وتاريخيا إلا انه صامد ثابت راسخ رسوخ الجبال ، وما يلفت النظر في مسألة الوصاية الهاشمية على المقدسات انها لا تقتصر على المقدسات الإسلامية بل تمتد لتشمل المقدسات المسيحية في رسالة واضحة جلية نابعة من ثقة مطلقة بأمانة وقدرة القيادة الهاشمية على هذا الحمل الثقيل ، وهذا ما اعلنه ويعلنه جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله في كل المناسبات ، وعلى الملأ بصورة واضحة قاطعة وعلى اكثر من منبر محلي وعالمي (إن مسألة القدس والوصاية على المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها هي خط

احمر لا مجال للمساومة عليها و لا تخضع لأي صفقات أو مساومات وما هذا الموقف إلا امتداد طبيعي لمواقف الهاشميين المشرفة تجاه قضايا الامتين العربية والاسلامية وتأكيدٌ على ما بذله الاردن في سبيل رفعة الامة وحماية مصالحها) .على الرغم من ضعف الامكانات وكثرة التحديات سيظل الأردن ملتفاً حول قيادته الهاشمية الحكيمة مقدما كعهده الغالي والنفيس فداءً لقضايا الأمة مقاوما كل المحاولات الآثمة التي تهدف للانتقاص من الدور الهاشمي في الوصاية على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية في مدينة السلام .

أولاً :جهود أردنية كبيرة لمنع قرار ضم الضفة الغربية ووادي الأردن لإسرائيل

على الصعيد المحلي :

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ضغطه الدبلوماسي والشعبي لوقف المسار الاسرائيلي والمخططات الصهيونية التي ستأتي لضم غور الاردن وأجزاء من الضفة الغربية، وقد تحدث جلالة الملك عن مخاطر كبيرة ستؤول إليها المنطقة وفق الحل الاسرائيلي من جهة واحدة لإنتاج حل الدولة الواحدة ، والمتتبع للأحداث يقرأ الموقف الاردني الذي يترأسه جلالة الملك عبد الله الثاني الذي يهدد اسرائيل بخيارات متاحة سيعلن عنها في حينها (وهذا أسلوب جديد في السياسة الأردنية الهادئة) وقد جرت في عمان حملة شعبية ودبلوماسية استعداداً للقيام بحملة دولية لإيجاد مناصرين للموقف الفلسطيني الأردني ومحاولة إيقاف تنفيذ قرارات نتنياهو وحكومته في الضم وهذا ما أفزع نتنياهو الذي قام بإرسال مدير استخباراته لعمان لاستطلاع مدى جدية التهديدات الاردنية وكيفية الرد عليها...

... ويسعى الاردن من أجل ان تقف الدول الأوروبية والدول الاسلامية للحد من الموقف الاسرائيلي الذي حدد برنامجاً زمنياً لتنفيذه وهكذا فإن هناك دولا اوروبية ولاتينية وآسيوية قد وقفت الى جانب الموقف الاردني والفلسطيني من أجل وقف الخطوة الاسرائيلية والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل هناك دعما منقطع النظير من الأمم المتحدة التي وقفت بجانب دول العالم لمناصرة حل الدولتين ودعم

السلطة الفلسطينية وحتى تقديم الدعم المالي للسلطة التي ستكون عاجزة بعد قرار وقف التنسيق الأمني مع اسرائيل ووقف كل المعاهدات معه ومع الولايات المتحدة .

الدستور 2020/6/30

وعلى الصعيد الشعبي :

اعتمد الأردنيون نهجاً وطنياً واحداً يحكي بلسان حال كل مواطنة ومواطن بأننا جميعا خلف قيادتنا دعما وصموداً ونضالاً في رفض سياسة الاحتلال الإسرائيلي بضم غور الأردن، معلنين نصرتهم لموقف جلالة الملك الداعم للقضية الفلسطينية، بالأفعال وليس بالأقوال ، ها هم الأردنيون الذين لا يرون في فلسطين إلا توأم القلب والنفس والروح، لن يتخلوا عنها يوما ولن يقفوا أيضا مكتوفي الأيدي أمام أي خطط استيطانية وحتى احتلالية جديدة .

و تعددت ردات الفعل الأردنية على كافة المستويات، لتبقى ردة الفعل الشعبية تأخذ مساحة واضحة بأن الجميع مع جلالة الملك في مواجهة إسرائيل بخططها التي ستقود لقتل عملية السلام، بكل ثبات ووطنية، معبرين بذلك من خلال عدد كبير من الفعاليات الثرية بالرسائل الوطنية التي تجعل من الأردن «شوكة في حلق» إسرائيل وخططها، بصف واحد تجتمع به القوى الشعبية كافة جنبا إلى جنب مع القيادة في هدف واحد و هو حماية فلسطين وحق الفلسطينيين، والدفاع عن حقهم في انشاء دولتهم وعاصمتها القدس بشكل عملي يؤطره القانون الدولي .

ويذكر أنه منذ أعلنت اسرائيل مخططاتها الجديدة في ضم غور الأردن، علا الصوت الأردني قيادة وشعبا برفض هذه المخططات، فضلاً عن التحذير من أنها ستكون خطوة لأزمة ستعصف بالعالم والمنطقة، واضعا حقيقة أن بقاء اسرائيل تدير أمورها على هذا النهج الاستعماري من شأنه أن يفجر بركان أزمة وصراعا في المنطقة ، وربما في العالم سيعصف بكل مفاهيم السلام، ويجعل من إقامة دولة فلسطينية حلماً .

وكـل أطيـاف المجتمـع يعلنـون نصـرتهم للموقـف الأردنـي الـداعم للقضـية الفلسطينية بقيادة جلالة الملك مهما كلفهم الأمر، لإيمـانهم بـأنهم علـى حـق، وبـأن مـا تسعى له اسرائيل هو مزيد من سياساتها الاحتلالية والاستعمارية .

تعددت الفعاليات واختلف منظموها لكنهـا التقـت فـي مجملهـا علـى أن الأردن هـو صـوت الحـق للقضـية الفلسـطينية، والأردن هـو السـد الـذي سـيمنع كـل خطـط الاحـتلال، وسـيبقى يناضـل بقـوة المـؤمن بعدالـة القضـية حتـى ينـال الفلسـطينيون حقوقهم، وحتى تنتصر فلسطين على الاحتلال الذي لم يعد لتاريخ احتلاله يومـا بعينـه لأنه ما زال يمدد خططه الاحتلالية بكـل ظلـم وتهمـيش للقـوانين والشـرعية الدوليـة، وحتى للقوانين الإنسانية وقوانين العدالة .

الدستور 2020/6/30

وفـي هـذا الصـدد كتـب سـمو الامير الحسـين بـن طـلال مقالـة فـي العـرب اللندنيـة (2020/6/22) جاء فيه : ومن الجـدير بالـذكر ان الاردن بظـل قياداتــه المتعاقبــة يـسعى إلـى إحقـاق الـسلام منـذ الخمـسينات مـن القـرن الماضـي، وفي الوقـت نفـسه بقـي محافظـا علـى نهـج الوضــوح الــذي لا لــبسَ فيــه نحــو الــسلام المبنــي علــى فكـرة حـل الـدولتين الفلسـطينية والإسـرائيلية، وتعايـشهما مـن خـلال مفاوضـات ثنائيـة تـستند إلـى قـراري مجلـس الأمـن رقمـي (٢٤٢) و (338)، والاعتـراف بحقوق الـشعب الفلـسطيني فـي تقريـر مـصيره على أرضه وترابه المستقل .

لقد استثمر الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل لكـي يحــافظ علــى الأمــاكن المقدســة ويحفـظ هويتهـا، يدافع عـن الفلـسطينيين الـذين كـانوا مـواطنين أردنيـين، وعــن كرامــة الفلــسطينيين التــي كانــت تتعــرض باستمرار للانتهـاك مـن قبـل المحتـل الإسرائيلي .

الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس مثبتة من ناحية تاريخية ودينية وعقائدية، فهي تعود في أصولها إلى عام ١٩٢١ ، عندما بويع الشريف الحسين بن علي – رحمه الله – وصيا على مدينة القدس، واستمرت المبايعة في عهد الملوك الذين تعاقبوا على الحكم في الأردن، مرورا بقرار الوحدة بين الضفتين التي تم فك ارتباطها القانوني والإداري في عام ١٩٨٨ إلا أن الأردن لم يتخل عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حماية لها من عبث المستعمر، وتأكيداً على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين كما تقرر ذلك في القرارات و المواثيق الأممية .

وعندما اقتضى الأمر أن يقوم الأردن بالاتصال بكافة الجهات الفاعلة منعا لانتشار المستعمرات الاستيطانية تمهيدا لإلحاقها بالضم الذي يتحدثون عنه اليوم، وحفاظا على الشعب الفلسطيني وكرامته ودعم صموده وبقائه على ترابه الوطني، فقد قام الأردن بدور المدافع الأول عن هذه الحقوق والساعي لوقف التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية . فالموقف الأردني في هذا الإطار كما هو منذ عقود، ثابت راسخ لا يتغير، قائم على أساس وجوب تمكين الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ضمن مفهوم حل الدولتين، و ذلك على الرغم من الضغوطات الكبرى التي يتعرض لها الأردن
في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية .

وخلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد تشكلت تحديات كبرى للأردن وفلسطين على السواء متمثلة بنمو التطرف الاستعماري والعقائدي الصهيوني، مدعوما بحالة من أعاصير الأحداث التي سادت في الوطن العربي، حيث عملت تداعياتها على تفتيت عضده، وتفريق صفوفه، وأثقلت كاهل اقتصاداته، وشتتت كثيراً من أهله، وهمشت دوره على الساحة الإقليمية والدولية . وهكذا تضافرت الظروف الإقليمية والدولية لكي تزيد في الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية

على الأردن، و الذي يعد أهم عناصر الاستقرار الإقليمي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا .

إن المجتمع الدولي مدعو إلى أن يصنع ا لسلام والاستقرار وينطلق من البدايات في ١٩٤٨ بإقامة دولتين، إسرائيلية كما انفرد في تكوينها ديفيد بن غوريون الذي فرض الاعتراف في مبادرة أحادية الجانب للاستقلال، والتي تسعى إلى إلغاء عقل الجانب الآخر من الانتداب البريطاني، أي : الجانب الفلسطيني ليقبل بسياسة الأمر الواقع الذي لا ينهي الصراع والمسألة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط بقدر ما يجعلها تتجذر في المنطقة والعالم .

لقد كان بن غوريون يرى في الدول العربية فضاء رحبا يجب استغلاله لبناء دولة إسرائيل القوية وتوسيع حدودها على حساب هذه الدول، فهي دول ضعيفة ومنقسمة على نفسها ولا يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا لإسرائيل . في المقابل، فإن الرؤى التي نادى كلٍ بها من الملك فيصل الأول وحاييم وايزمان كانت مختلفة، فقد اتفقا في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ في فرساي على وجوب اتخاذ أقصى ما يمكن من سبل التعاون لإقامة الدولة المتنوعة، التي تمتد لتشمل كافة القوميات والمعتقدات، بما فيها مهد الحضارات فلسطين وبلاد الشام وجزيرة العرب وبلاد ما بين النهرين .

وليس من يسعى إلى السلام يجب أن يقدر أن يتعرض لضغوطات، وكما قال المثل العربي: صديقك من صدّقك لا من صدقك .

الأمير الحسن بن طلال جريدة العرب اللندنية 2020/6/22

ثانياً : صرف مكافاة نهاية الخدمة لموظفي أوقاف القدس خلال ايام

سلط برنامج عين على القدس الذي بثه التلفزيون الأردني، أمس الاول (الاثنين 2020/7/6) ، الضوء على الإرادة الملكية السامية بإقرار مكافأة نهاية الخدمة لموظفي دائرة اوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك، والتي تقضي بصرف راتب شهر عن كل سنة خدمة للمتقاعدين من الوظيفة .

وقال مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية في دائرة أوقاف القدس السيد شعبان شعبان : إن صدور الإرادة الملكية السامية بصرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي أوقاف القدس تأتي تأكيدا لما لهؤلاء من خصوصية عند جلالة الملك عبد الله الثاني، مضيفا ان مديريته تعمل حاليا على اعداد القوائم وإن الصرف سوف يتم خلال الايام القليلة المقبلة .

وأكد شعبان أن العاملين في مديرية اوقاف القدس يثمنون هذه المكرمة، شاكرين جلالة الملك الذي عهدوا به الوقوف الى جانبهم والى جانب أهل القدس عامة .

وأشار التقرير إلى أن موظفي أوقاف القدس يعتبرون خط الدفاع الأول عن المسجد الاقصى المبارك، وهم يواجهون شتى انواع المضايقات من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي كالاعتقال والإبعاد بسبب قيامهم بواجبهم تجاه أولى القبلتين، مبينا أن المكرمة الملكية كانت موضع تقدير من قبل الموظفين الذين اعتادوا على المكارم الهاشمية الكثيرة .

بدوره تحدث المدير المالي للإدارة العامة لأوقاف القدس الدكتور محمد ناصر الدين خلال اتصال فيديو عبر القمر الصناعي، ونقل رسالة شكر وامتنان باسمه وباسم المدير العام وجميع الموظفين العاملين والمتقاعدين في دائرة أوقاف القدس الى جلالة الملك عبدا الله الثاني صاحب الرعاية والوصاية على الاماكن المقدسة في القدس الشريف على مكرمته السامية بصرف مكافأة نهاية الخدمة لهم .

وأوضح أن مديرية اوقاف القدس تعتبر من المديريات المهمة التابعة لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الاردنية وتخضع للأنظمة والقوانين الصادرة عنها، وتطبق نظام الخدمة المدنية المعمول به في الاردن من حيث الحقوق والواجبات، مبينا انه نظرا لظروف الاحتلال وغلاء المعيشة ودعما لصمود موظفي الاوقاف في القدس، فقد أولى المغفور له الملك الحسين بن طلال رحمه الله للحكومات المتعاقبة بصرف علاوة صمود لموظفي أوقاف القدس اعتبارا من عام ١٩٦٨ والتي بدأت بـ

(10) بالمئة الى ان وصلت الى (200) بالمئة فضلاً عن اضافة مبلغ ٥٠ دينارا لكل موظف .

وأضاف انه في عهد جلالة الملك عبدا الله الثاني أصبحت علاوة الصمود (280) بالمئة، و اصبحت المنحة الملكية (300) دينار أردني لجميع موظفي المديرية اعتبارا من تاريخ الاول من كانون الثاني عام ٢٠١٦ وأصبحت علاوة الصمود تسمى العلاوة الخاصة حيث صدرت الإرادة الملكية بتوحيدها لتصبح (300) بالمئة من الراتب الاساسي الجديد بعد هيكلة الرواتب ، وتم اضافتها الى الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي، كما نصت الارادة السامية لجلالته بصرف مبلغ (310) دنانير علاوة غلاء معيشة للموظفين الخاضعين لقانون التقاعد المدني وذلك اعتبارا من تاريخ ١٥ تشرين الثاني من العام ٢٠١٥ وباثر رجعي لمدة ٧ سنوات.

وأكد الدكتور ناصر الدين أن هذه المكرمة تعني الشيء الكثير، وخصوصا في هذه الظروف الصعبة، وتنم عن مجموعة من القيم والمبادئ الانسانية التي يتحلى بها جلالة الملك، فضلاً عن التزامه تجاه قضايا المقدسات ولاسيما المسجد الاقصى المبارك، مشيرا الى ان هذا التقدير هو «استثنائي ملكي» لتكريم موظفي اوقاف القدس لما يتعرضون له من ضغوط ومضايقات من قبل سلطات الاحتلال والمتطرفين في اقتحاماتهم للمسجد الاقصى المبارك.(بترا)

الدستور 2020/7/8

وكانت الجريد الرسمية قد نشرت الأربعاء نظام مكافأة نهاية الخدمة لموظفي دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك لسنة 2020.

وبحسب القرار ينشأ في الوزارة حساب يسمي "حساب مكافأة نهاية الخدمة لموظفي أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك"، وتتكون الموارد المالية

للحساب من المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة، والاقتطاعات من رواتب المستفيدين، بالإضافة إلى أي موارد أخرى يوافق عليها الوزير.

ووفق النظام يتم اقتطاع النسب التالية من راتب المستفيد لغايات مكافأة نهاية الخدمة: الموظف ويقتطع من راتبه الأساسي الشهري ما نسبته (3) بالمئة، والمستخدم ويقتطع من راتبه الأساسي الشهري ما نسبته 3 بالمئة.

ويشترط لاستحقاق مكافأة نهاية الخدمة وفق أحكام هذا النظام أن لا تقل خدمة المستفيد الفعلية في الدائرة عن 5 سنوات.

ويستحق المستفيد المعين في الدائرة مكافأة عند انتهاء خدمته نهائيا تحسب على أساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي ومنذ شموله بأحكامه الذي تقاضاه عن الشهر الأخير من خدمته.

وتدفع مكافأة نهاية الخدمة بمقدار راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته الفعلية فيما يمنح عن جزء السنة مكافأة بنسبة مدة خدمته من هذه السنة.

وبحسب النظام لا تحتسب الإجازة بدون راتب وعلاوات والتي يحصل عليها المستفيد من الخدمة الفعلية لغايات منح المكافأة.

ووفق النظام لا يحول حصول المستفيد على مكافأة نهاية الخدمة بمقتضى أحكام هذا النظام من حصوله على أي حقوق منحت له بمقتضى أي تشريع آخر مثل الادخار والتقاعد أو أي عائدات أخرى، وإذا توفي المستفيد تؤول جميع حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة إلى ورثته الشرعيين.

ويفقد المستفيد الحق في المكافأة نهائيا في أي من الحالات الآتية: إذا أدين بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية من محكمة مختصة لارتكابه جريمة الخيانة أو أي جريمة جنائية أخرى مخلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو قيامه بأعمال التجسس لحساب دولة أجنبية.

كما يفقد المستفيد الحق إذا حكم عليه بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية من محكمة مختصة لارتكابه جريمة اختلاس أموال الدولة أو سرقتها أو التزوير في الوثائق الرسمية أو أي جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالأخلاق العامة.

ولا يستفيد من المكافأة إذا تم إيقاع عقوبة العزل من الوظيفة عليه أو الاستغناء عن خدمته من المرجع المختص.

وبحسب القرار فإنه لا يجوز تسليم المستفيد مكافأة نهاية الخدمة إلا بعد تقديمه إقرارا خطيا موقعا منه شخصيا أو من وكيله القانوني أمام المرجع المختص يتضمن إسقاط حقه الشخصي عن جميع ما يترتب له نتيجة عمله في الدائرة، وإبراء ذمة الدائرة إبراءً شاملا ومطلقا من أي حقوق ناشئة أو يمكن أن تنشأ له بعد انتهاء الخدمة.

ووفق النظام يشكل الوزير لجنة لمعالجة أوضاع موظفي الدائرة الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد ولم يقوموا برفع دعاوى ضد الدائرة قبل سريان أحكام هذا النظام للنظر في استحقاقهم لمكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها فيه برئاسة مدير متابعة شؤون القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك في الوزارة ، ومندوبين من الوزارة ومن أوقاف القدس وترفع تنسيباتها للوزير لاتخاذ القرار المناسب.

وبحسب النظام الصادر يعين الوزير العدد الكافي من موظفي الوزارة لإدارة الحساب، ويصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

ثالثا : على الصعيد الدولي :

1- قرار لليونيسكو يؤكد بطلان جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة وهويتها فقد أقر المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خلال دورته ال (209) بالإجماع قراراً حول مدينة القدس القديمة وأسوارها.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير ضيف الله الفايز إن "تبني هذا القرار جاء نتيجة جهود دبلوماسية أردنية مكثفة بالتنسيق مع الاشقاء في دولة فلسطين والمجموعتين العربية والإسلامية في المنظمة."

وأشار الى أن القرار يؤكد على جميع المكتسبات السابقة التي تم تثبيتها في ملف القدس.

وأوضح الفايز أن القرار وملحقيه يؤكد على جميع عناصر الموقف الأردني إزاء البلدة القديمة للقدس وأسوارها بما فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وأن القرار وملحقيه أعاد التأكيد على رفض الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب في هذه الأماكن التاريخية.

كما يطالب القرار إسرائيل بوقف انتهاكاتها وإجراءاتها أحادية الجانب وغير القانونية ضد المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وفي البلدة القديمة للقدس واسوارها.

كما يؤكد القرار وملحقيه على بطلان جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة وهويتها، كما أنه يعيد التذكير بقرارات (اليونسكو) السبعة عشر الخاصة بالقدس ، والتي عبرت جميعها عن الأسف نتيجة فشل إسرائيل، كقوة قائمة بالاحتلال، في وقف أعمال الحفر وإقامة الأنفاق و كل الأعمال غير القانونية والمدانة الأخرى في القدس الشرقية وفق قواعد القانون الدولي.

و يطالب القرار أيضاً بضرورة الإسراع في تعيين ممثل دائم للمديرة العامة لليونسكو في البلدة القديمة للقدس لرصد كل ما يجري فيها ضمن اختصاصات المنظمة، ويدعو أيضاً لإرسال بعثة الرصد التفاعلي من (اليونسكو) إلى القدس لرصد جميع الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وألقى السفير الأردني في باريس والمندوب الدائم لدى (اليونسكو) مكرم القيسي كلمة خلال الاجتماع حذر فيها من الإعلان الاسرائيلي حول ضم أراض من فلسطين المحتلة وخطورة هذه الخطوة إن تمت على فرص تحقيق السلام وعلى الأمن الإقليمي

والدولي، وأعاد التأكيد على أن الأردن انطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية سيواصل القيام بدوره لحماية ورعاية المقدسات، وهو الامر الذي أكدته كلمة المجموعة العربية في المنظمة.

2- - بلجيكا تؤكد رفضها للضم وتتمسك بحل الدولتين

بحث وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الخارجية والدفاع البلجيكي فيليب غوفين التحركات التي تهدف إلى بلورة موقف دولي فاعل، يحول دون تنفيذ قرار إسرائيل بضم أراض فلسطينية ، ويحمي العملية السلمية وأمن واستقرار المنطقة من تداعياته .

ووضع الصفدي نظيره البلجيكي خلال اتصال هاتفي (6/29) في صورة الموقف الأردني الرافض لضم أراض فلسطينية معتبرا الضم - إن نفذ - خرقا واضحا للقانون الدولي وتقويضا لحل الدولتين وكل الأسس التي قامت عليها العملية السلمية .

وأكد غوفين موقف بلاده الرافض للضم والمتمسك بحل الدولتين سبيلا لحل الصراع .

وثمن الصفدي الموقف البلجيكي المتمسك بالشرعية الدولية، وأكد أهمية الدور الأوروبي في بلورة تحرك دولي يعمل على منع الضم وإطلاق مفاوضات جادة لحل الصراع على أساس حل الدولتين ووفق القانون الدولي....

وثمن الصفدي مواقف وخطوات بلجيكا الداعمة للمملكة في مواجهة التحديات الاقتصادية ، وفي تحمل عبء اللجوء وعلى دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) .

وعلى ذات الصعيد واصل وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي الاتصالات المستهدفة لبحث سبل تنسيق المواقف والجهود لمنع تنفيذ قرار إسرائيل ضم أراض فلسطينية واعادة إطلاق مفاوضات سلمية جادة لحل الصراع على أساس حل الدولتين وفق القانون الدولي والمرجعيات المعتمدة .

وشملت هذه الاتصالات محادثات عبر الهاتف مع وزيرة خارجية إسبانيا أرانكا غونزاليس والمبعوث الأممي للعملية السلمية نيوكولاي ميلادينوف شدد خلالها الصفدي على ضرورة تكثيف الجهود لوقف الضم ، وتأكيد رفضه خرقا للقانون الدولي وتقويضا للجهود السلمية .

وثمن الصفدي خلال اتصاله مع وزيرة خارجية إسبانيا موقف بلادها وموقف الاتحاد الأوروبي اللذين أكدا رفض الضم والتمسك بالقانون الدولي وحل الدولتين .

وأكد الصفدي خلال الاتصالين أهمية الدور الأوروبي والجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة لتجنيب المنطقة التبعات الكارثية لقرار الضم ، وايجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل الذي تقبله الشعوب والذي يشكل حل الدولتين على أساس القانون الدولي سبيله الوحيد .

الدستور 2020/6/30

3- أكثر من ألف نائب في البرلمان الأوروبي يعارضون "الضم"

أصدر أكثر من (1080) نائبا في البرلمان الأوروبي بيانا يعلنون فيه معارضتهم للخطة الأميركية "صفقة القرن"، وكذلك خطة "الضم" الأحادي الجانب من قبل إسرائيل لمناطق فلسطينية في الضفة الغربية.

وبحسب صحيفة هآرتس العبرية، فإن البيان الذي صدر الليلة الماضية، دعا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل إلى نقل رسالة واضحة وعلنية إلى أن هذه الخطوة سيكون لها عواقب وخيمة.

ويمثل أولئك النواب الذين وقعوا على القرار(25) دولة أوروبية مختلفة، إلى جانب شخصيات إسرائيلية منها ابراهام بورغ ونعومي حزان وزهافا جالؤون، وهم أعضاء سابقون في الكنيست الإسرائيلي، إلى جانب المدعي العام الأسبق في تل أبيب مايكل بن يائير، وهم ممن يدعمون خيار حل الدولتين.

والنواب يمثلون دول النمسا وبلجيكا وجمهورية التشيك والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان والمجر وأيسلندا وإيرلندا وايطاليا ولوكسمبورج ومالطا وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا.

كما وقع على البيان شخصيات غير برلمانية من بريطانيا إلى جانب شخصيات بارزة منها مايكل مارتن رئيس الوزراء الايرلندي الذي سيقود الحكومة الجديدة في بلاده، إلى جانب نواب كبار في البرلمانات الفرنسية والأوروبية المختلفة.

وجاء في البيان: "نحن نواب من جميع أنحاء أوروبا، ملتزمون بنظام عالمي قائم على القانون، نعلن عن مخاوفنا الجدية بشأن خطة الرئيس ترامب للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، واحتمال ضم إسرائيل للضفة الغربية .. نحن قلقون للغاية بشأن هذه السابقة التي سيخلقها هذا في منظومة العلاقات الدولية بشكل عام".

وأضاف: "لعقود من الزمن، دأبت أوروبا على تعزيز حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي .. إن الخطة الأميركية تعزز السيطرة الإسرائيلية الدائمة على الأراضي الفلسطينية غير المتجاورة، وتتركها بدون سيادة وتعطي إسرائيل الضوء الأخضر لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية من جانب واحد".

واكد النواب على أنهم قلقون للغاية من أثر الضم على الحياة للإسرائيليين والفلسطينيين ، وأكد النواب على أنهم قلقون للغاية من أثر زعزعة استقرار المنطقة.

وطالب البيان المسؤولين الأوروبيين إلى التصرف بحزم للتصدي لهذا التحدي، مؤكدا دعمه لتصريحات بوريل بأن الضم يجب أن لا يمر بهدوء.

واعتبر أن عدم الاستجابة لهذا المخطط سيشجع دولاً أخرى على تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي الذي يعتبر هو أساسي للاستقرار والأمن في العالم، مشيراً إلى أنه يوجد مصلحة عميقة ومسؤولية لدى أوروبا والعالم لحماية هذا القانون، والعمل على الحل المستدام للصراع من خلال تلبية التطلعات المشروعة والاحتياجات الأمنية والحقوق المتساوية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن أوروبا تمتلك الأدوات الدبلوماسية لتعزيز هذه القضية العادلة وحلها، وأنهم على استعداد للمساعدة (أي النواب الموقعين على البيان).

القدس المقدسية 2020/6/24

4- <u>فرنسا : ضم اسرائيل لأي اراض فلسطينية لا يمكن ان يمر دون عواقب</u>

قال وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لو دريان: إن ضم إسرائيل لأي أراض في الضفة الغربية المحتلة، سيكون انتهاكا للقانون الدولي وستكون له عواقب .

وأضاف لو دريان في جلسة برلمانية (7/21) " أن ضم أراض فلسطينية، مهما كانت مساحتها، من شأنه أن يلقي بظلال من الشك على أطر حل الصراع".

وتابع لا: " يمكن أن يمر قرار الضم دون عواقب، ونحن ندرس خيارات مختلفة على المستوى الوطني، وكذلك بالتنسيق مع شركائنا الأوروبيين الرئيسيين".

الحياة الجديدة 2020/7/2

5- الفاتيكان : الاجراءات الاحادية يمكن ان تعرض السلام للخطر

التقى الرجل الثاني في الفاتيكان ، وزير الخارجية الكاردينال بيترو بارولين، بسفيري الولايات المتحدة واسرائيل للتعبير عن قلق الكرسي الرسولي بشأن الإجراءات الأحادية الجانب المحتملة التي يمكن أن تعرض للخطر البحث عن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

وقال بيان للفاتيكان : إن "الكرسي الرسولي يكرر التأكيد على أن دولة إسرائيل ودولة فلسطين لهما الحق في الوجود والعيش بسلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا".

وكان وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي أوفير أكونيس قد أكد في وقت سابق الأربعاء أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يعتزم ضم أجزاء من الضفة الغربية خلال الشهر الجاري، ولكن ليس قبل أن يوقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الخطة.

وقال أكونيس، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي: "سيتم الضم بالتأكيد في شهر تموز/يوليو".

وأوضح أن إسرائيل لم تحصل بعد على موافقة كاملة من الإدارة الأمريكية على تفاصيل الخطة، مشددا على أنه من المستبعد اتخاذ أي خطوة قبل أن يصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بيانا جديدا بهذا الشأن.

جريدة القدس 2020/7/2

انتهت بحمد الله

****